13

الانعكاسات الاجتماعية للعمالة الأجنبية الوافدة في المجتمع العراقي

Social repercussions of foreign labor in Iraqi society

الكلمات المفتاحية : الانعكاسات الاجتماعية ، العمالة ، العمالة الاجنبية ، المجتمع العراقي

Keywords: social repercussions, labor, foreign labor, Iraqi society.

الباحث : زهراء قاسم عبد الحسين

Zahraa Qasim Abdulhsin

Zahraa.abd2309d@coeduw.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د اثمار شاكر مجيد

Athmar Shaker Majeed

athmar@coeduw.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

University of Baghdad College of Education for Women

الملخص

هدف البحث الى التعرف على أبرز الآثار الاجتماعية التي تتركها العمالة الأجنبية في العراق على مستوى الأفراد والمجتمع وتحليل دور السياسات والقوانين الحكومية العراقية في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من مخاطرها الاجتماعية ، وقد استعانت الباحثة بالمنهج الوصفي كمنهج للدراسة وتوصلت الى جملة من النتائج من اهمها ان العمالة الوافدة تؤدي الى زيادة الضغط على السلع والخدمات في بعض الحالات خاصة عندما يرتفع اعداد العمال الوافدين ، وقد يتسبب هذا الضغط في زيادة الطلب على الخدمات الاساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والسكن والكهرباء ، فضلاً عن زيادة الطلب على السلع الاساسية مثل الغذاء ، ان من مخاطر العمالة الوافدة هي خرق منظومة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، لأن هؤلاء العمال الاجانب يختلفون في دياناتهم وعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم ، الامر الذي يؤدي احياناً الى نشر قيم جديدة والترويج لعادات لم تكن مألوفة في المجتمع .

Abstract

The aim of the research was to identify the most prominent social effects left by foreign labor in Iraq at the individual and societal levels and to analyze the role of Iraqi government policies and laws in regulating foreign labor and reducing its social risks. The researcher used the descriptive approach as a method for the study and reached a number of results, the most important of which are: Migrant workers lead to increased pressure on goods and services in some cases, especially when the number of migrant workers increases. This pressure may cause an increase in demand for basic services such as health care, education, housing and electricity. In addition to the increased demand for basic commodities such as food, one of the risks posed by migrant workers is the violation of the prevailing social value system in society. These foreign workers differ in their religions, customs, traditions and cultures, which sometimes leads to the spread of new values and the promotion of customs that were previously unfamiliar to society.

المقدمة.

تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي شهدها العالم اجمع والعراق بصورة خاصة. من بين هذه التحديات تزايد الاعتماد على العمالة الأجنبية حيث شهد العراق خلال العقود الأخيرة تزايد استقدام اليد العاملة إضافة الى تدفق الاستثمارات الأجنبية في قطاعات معينة مثل النفط والبنية التحتية لتعويض النقص في العمالة المحلية.

ان وجود هذه العمالة يولد عدد من الإشكاليات والتحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي يوجهها المجتمع العراقي من زيادة نسبة البطالة، تسرب العملات المحلية الى خارج البلاد، تغيرات في النسيج الاجتماعي والثقافي اختلاط العادات والتقاليد، ظهور الجريمة والفساد والعمليات الإرهابية وخاصة في ظل ضعف الرقابة الحدودية قد يتسلل بعض العناصر ذات الاجندة المتطرفة. قد يؤدي تزايد العمالة الى الضغط على البنية التحتية والخدمات كالصحة والتعليم والإسكان وخاصة ان العراقي يعاني من نقص في هذه الخدمات أصلا. وهنالك الكثير من الدراسات تؤكد على ان وجود عمالة وافدة في المجتمع وبخاصة العمالة التي تحمل الجنسية الاجنبية ستؤدي الى مخاطر كثيرة على المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية والنفسية.

المحور الاول : الاطار النظري للبحث

اولا : مشكلة البحث

تظهر مشكلة الدراسة في الزيادة المتسارعة في أعداد العمالة الأجنبية التي تؤثر سلبًا على الأمن الوطني العراقي من عدة جوانب فمن ناحية، يمكن أن يؤدي التدفق غير المنظم لهذه العمالة إلى خلق تحديات أمنية تشمل انتشار الجرائم المنظمة، والاتجار بالبشر، وتسريب معلومات حساسة، السرقة إضافة إلى إمكانية تسلل عناصر خطرة أو إرهابية تحت غطاء العمالة الشرعية ، من ناحية أخرى قد ينتج عن تزايد العمالة الأجنبية تدهور في التماسك الاجتماعي وزيادة التوترات الاجتماعية بين العمالة المحلية والأجنبية، مما يهدد الاستقرار الداخلي قد تؤدي العمالة الأجنبية تأجيج الأوضاع من خلال الصراعات المجتمعية خاصة في فترات الازمات الداخلية ، ومن الآثار الاجتماعية تكوين تجمعات سكانية غير نظامية، وزيادة البطالة بين المواطنين والضغط على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية. وينطلق البحث الحالي من التساؤل التالي: ماهي اهم الانعكاسات الاجتماعية للعمالة الوافدة في المجتمع العراقي .

ثانياً: اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في دراسة تأثيرات العمالة الأجنبية على الاستقرار الاجتماعي: وجود عدد كبير من العمالة الأجنبية يمكن أن يؤدي إلى توترات اجتماعية، خصوصًا في ظل البطالة المرتفعة بين العراقيين. دراسة هذا الموضوع تساهم في فهم كيفية تأثير العمالة الأجنبية على التماسك الاجتماعي والحد من التوترات المجتمعية التي قد تهدد الأمن الوطني.

ثالثاً : اهداف البحث

1. التعرف على أبرز الآثار الاجتماعية التي تتركها العمالة الأجنبية في العراق على مستوى الأفراد والمجتمع .
2. تحليل دور السياسات والقوانين الحكومية العراقية في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من مخاطرها الاجتماعية .
3. التعرف على دور السياسات الحكومية العراقية في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من آثارها السلبية .

خامساً : تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

1- الانعكاسات الاجتماعية

تعرف الانعكاسات الاجتماعية بأنها تبعات الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفرد او تقوم به الجماعة وهذه التبعات قد تكون لها مضامين وابعاد سلوكية وانسانية واجتماعية فلكل ظاهرة اجتماعية او حادثة مهما تكن طبيعتها انعكاسها وهذ الانعكاسات قد تكون ايجابية او سلبية او قد تكون قريبة او بعيدة ومهمة هذه الانعكاسات الاجتماعية هي انها تؤثر في مسيرة المجتمع والحياة الاجتماعية اذ تغيرها من نمط الى اخر . [1]

2- العمالة الاجنبية

ورد في قانون العمل العراقي النافذ رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ تعريفا للعامل الاجنبي وذلك في المادة الاولى الفقرة (٢٣) اذ نصت على (العامل الاجنبي كل شخص طبيعي لا يحمل الجنسية العراقية يعمل او يرغب بالعمل في العراق بصف عامل، بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص).[2]

وهنالك من عرف العامل الاجنبي بانه الشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يتواجد على اقليمها ويقطن ارضها ولا يتمتع بصفة المواطنة سواء كان يتمتع بهذا الوصف في دولة اخرى ينضوي تحت لواء جنسيتها ام لا[3] ، ويطلق علي العامل الأجنبي بالعامل الوافد والذي يعني ان مفهوم العامل الأجنبي يتفق مع مفهوم العامل الوافد وهم الافراد الاجانب الذين دخلوا الدولة بطريقة نظامية او غير نظامية لغرض العمل، وذلك عبر منافذ البلد الجوية والبرية والبحرية".[4]

وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة ١٩٩٠ العامل المهاجر بأنه الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها (المادة ((1\2 لعام1990.[5]

من تعريف اتفاقية الأمم المتحدة سالفة الذكر يتضح بأن العمالة الوافدة يمكن إن تسمى بهذه التسمية أو بالعمالة المهاجرة ومفهوم العمالة المهاجرة يُقصد به جميع الأفراد الذين يعيشون في دول غير مكان ولادتهم الأصلي.[6]

ويعرف العامل الأجنبي إجرائيا بأنه: هو الفرد الذي يمارس نشاطا مهنيا مدفوع الأجر في بلد غير بلده الأصيل، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني ويقاس وجوده من خلال معايير مثل وضعه القانوني ومدة اقامته وطبيعة العمل الذي يؤديه ومستوى اندماجه في سوق العمل والمجتمع المحلي.

المحور الثاني : الاطار المرجعي للبحث

اولا: نماذج من دراسات سابقة

1- دراسة عودة ، بسمة رحمن (2016) ، الموسومة بـ(العمالة الوافدة في العراق الاسباب والاثار، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية) . [7]

هدفت الدراسة الى تحديد اهم الاسباب التي ادت الى انتشار ظاهرة استقدام العمال الاجانب الى العراق وتحديد اهم الانعكاسات التي ولدتها ظاهرة استقدام العمال الاجانب الى العراق ، واعتمدت الباحثة في دراستها على منهج المسح الاجتماعي من خلال عينة عشوائية بلغت (480) مبحوثاً ، ومن اهم نتائج هذه الدراسة هي ان انخفاض اجور العمالة الوافدة ادى الى انتشارهم في العراق حيث يعتبر تدني اجور العاملين الوافدين الى العراق من اهم اسباب انتشارهم فضلاً عن سوء الاوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة . ويؤدي انتشار العمالة الوافدة في البلد الى ظهور جرائم متعددة مثل السرقة والقتل ، فضلاً عن امكانية استخدامها لصالح قوة اجنبية ودخول الهجرة الاجنبية ضمن لمخططات الاستعمارية . وان انتشار العمالة الوافدة في البلد يؤدي الى الاضرار بالاقتصاد الوطني حيث ان هذه العمالة تستنزف جزء كبير من الموارد المالية للبلد من خلال التحويلات الخارجية الى بلدانها مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني .

2- دراسة العلي، محمد جاسم محمد ، (2015) الموسومة بـ(الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة واثرها على المجتمع الكويتي) . [8]

هدفت الدراسة الى التعرف على الاثار الاجتماعية والامنية والاقتصادية والنفسية والثقافية والسياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين ، التعرف على العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي ، كذلك الكشف عن اكثر انماط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت ، واستخدم الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي وتم استخدام اداة الاستبيان التي طبقت على عينة طبقية بلغت (519) مبحوثاً ، اما اهم نتائج الدراسة فهي ان من اهم الاسباب

المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة واكثرها انتشاراً في المجتمع الكويتي تتمثل في الجرائم المرتكبة ضد النظام العام (جرائم المخدرات والمسكرات والتطرف والارهاب تلاها الجرائم المرتكبة ضد الاموال السرقة والنشل والنهب ، ثم الجرائم المخلة بالأخلاق العامة كالزنا والشذوذ والدعارة والاغتصاب ، ثم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة كالنصب والتزوير والرشوة والاختلاس ، كما ان من اهم الاسباب المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي تتمثل في تعاطي المخدرات وترويجها تلاها العوامل الاقتصادية (الفقر والبطالة) ثم شرب الخمور والادمان تلاها البيئة المحيطة للعمالة الوافدة (التفكك الاسري والرفقة السيئة) ثم الامراض العقلية والنفسية التي يعاني منها افراد العمالة الوافدة .

3- دراسة اريل، رويز سوتو ، (2024) الموسومة بـ(المهاجرون والجريمة في الولايات المتحدة) (9)

هدفت الدراسة الى معرفة دور المهاجرين في ارتفاع معدلات الجريمة في الولايات المتحدة ومدى فاعلية سياسات المراقبة والدفاع في الحد من مخاطر الجرائم التي يرتكبها الوافدون ومعرفة تأثير ارتفاع اعداد الوافدين في الضغط على البنية التحتية في الولايات المتحدة واعتمد الباحث على منهج تحليل المحتوى لمجموعة من الدراسات والاحصائيات الرسمية في موضوع المهاجرين الغير شرعيين اما اهم نتائج الدراسة فهي ان المهاجرين في الولايات المتحدة يرتكبون الجرائم بمعدلات اقل من السكان المحليين على الرغم من تأكيد المنتقدين ان الهجرة مرتبطة بمعدلات اعلى من النشاط الاجرامي ، وقد تم اثبات هذا الواقع المتمثل في انخفاض معدلات الجريمة والذي ينطبق على مجموعات المهاجرين بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين من خلال الابحاث وكذلك النتائج التي توصلت اليها احدى الولايات المتحدة (تكساس) والتي تتعقب الاعتقالات والادلة الجنائية حسب حالة الهجرة ، وان المهاجرون لا يرتكبون جرائم اقل فحسب بل انهم ايضاً لا يرفعون معدلات الجريمة في المجتمعات الامريكية التي يستقرون فيها والواقع ان بعض الدراسات تشير الى ان الهجرة من الممكن ان تخفض النشاط الاجرامي وخاصة الجرائم العنيفة في الاماكن التي تتبنى سياسات شاملة وبيئات اجتماعية حيث تستقر التجمعات السكانية المهاجرة .

ثانياً النظرية المفسرة للدراسة

نظرية الدور

ظهرت نظرية الدور في مطلع القرن العشرين اذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، وتعد ان سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية تعتمد على الدور او الأدوار الاجتماعية

التي يشغلها المجتمع، وان منزلة الفرد ومكانته الاجتماعية تتحدد من خلال ادواره الاجتماعية، فالدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله وحقوقه تحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع، والفرد لا يشغل دورا اجتماعيا واحدا بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة، حيث ان أدوار المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل مختلفة كالأدوار القيادية والوسطية والقاعدية، والدور يمثل الوحدة البنائية للمؤسسة والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، والدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع [10] .

فالدور يمثل تصوراً اجتماعياً من حيث ارتباطه بالبيئة الاجتماعية وصورة ثابتة للسلوك وان الافراد الذين يؤدون دورا معينا يتشابهون في السلوك ويسلكون سلوكا واحدا، وللدور مجموعة من الالتزامات والتوقعات والافعال التي ترتبط بمجموعة من العلاقات لتأكيد ثبات السلوك[11]. ومن اهم مبادئ نظرية الدور تتمثل بـ:[12]

1- البناء الاجتماعي يتكون من المؤسسات الاجتماعية والمؤسسة تتكون من عدة أدوار اجتماعية.

2- الدور الاجتماعي يتكون من مجموعة من الواجبات التي يقوم بأدائها الفرد بناء على خبرته وبعد أداء دوره يحصل على حقوق معنوية ومادية.

3- يشغل الفرد عدة أدوار اجتماعية في وقت واحد وهذه الأدوار نحدد مكانته الاجتماعية وتوقع سلوك الفرد من خلال دوره الاجتماعي.

4- تؤدي المؤسسة واجباتها بصورة جيدة لكي تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة وغير متناقضة واذا حدث خلل في المؤسسة الاجتماعية للقيام بواجباتها يحدث التناقض والصراع.

ووفقاً لنظرية الدور يمكن ان يتسبب وجود الأدوار غير المنسجمة بين العمالة الوافدة والمجتمع المحلي في صراعات قد تؤثر على الأمن فقد يؤدي الشعور بالتمييز ضد العمال الوافدين او استغلالهم في القضايا الغير قانونية التي تهدد الامن والاستقرار ، لذا من المهم ان تحدد الجهات المسؤولة أدواراً واضحة للعمالة الوافدة وتعزز التفاعل الإيجابي بينها وبين المجتمع المحلي من خلال سياسات التكامل

اما اذا كانت الأدوار التي يلعبها العمال الوافدون واضحة ومنظمة ، فإن ذلك يساهم في تعزيز الأمن الوطني ويتم تحقيق ذلك من خلال برامج التدريب والتوعية والاندماج الاجتماعي التي تسهم في بناء علاقة متوازنة بين العمالة الوافدة والمجتمع المحلي مما يؤدي الى تعزيز الأمن الداخلي ، تظهر نظرية الدور كيف يمكن لوجود العمالة الوافدة في المجتمع ان يتقاطع مع قضايا الأمن الوطني، وتسلط الضوء على اهمية تنظيم الأدوار بحيث يكون تأثير هذه العمالة إيجابيًا وليس مهدداً للأمن الوطني والمجتمعي .

المحور الثالث :الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الاجنبية

أولا: الانعكاسات الايجابية

إن الوجه الايجابي للعمالة الاجنبية يتمثل في أن هذه العمالة الاجنبية هي نافذة الحضارات الأخرى، وتمثل أحد الروابط الأساسية التي تربط منطقة الخليج العربي بمحيطها الآسيوي والعربي ، كما أنه يعود لها الدور الأكبر في تحقيق معدلات النمو الراهنة في بلدان المنطقة وفي انجاز مرافق البنى التحتية ، فضلا عن أنها مكنت دول الخليج العربي في مرحلة الانتقال الصعبة ، من مرحلة ما قبل اكتشاف النفط واستغلاله الى ما بعدها من الحصول على خبرات خارجية متراكمة وجاهزة للاستخدام ، كان الحصول عليها في ذلك الوقت من أبناء هذه الدول يتطلب استثمارا ماليا ضخما ووقتا طويلا ، ويمكن القول أنها تشكل عمالة رخيصة لأداء أعمال يرفض المواطنون الاصليون القيام بها .[13]

ومن الانعكاسات الايجابية التي تحدثها العمالة الاجنبية في العراق ما يأتي:

1.تعزيز الكفاءات التقنية والمهنية لاسيما في قطاعات النفط والغاز والبناء والكهرباء، وتساهم في تسريع عملية البناء والتنمية الوطنية.

2.المساهمة في إعمار البنية التحتية لاسيما بعد عام 2003 وبعد الحروب والصراعات ،حيث كانت محورا لتحسين الخدمات العامة مثل الطرق والجسور والمستشفيات.

3.تنويع الاقتصاد : العمالة الاجنبية ساعدت في دعم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعات التحويلية . كما ساعدت على جذب استثمارات دولية بفضل وجود مهارات قادرة على تلبية متطلبات المستثمرين .[14]

4. العمالة الاجنبية ساعدت على تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة أدت لخلق فرص عمل للعراقيين في مختلف المجالات ، حيث أن زيادة الطلب على الخدمات المحلية نتيجة لوجود عدد كبير من العمالة الاجنبية .

5. تعزيز العلاقات الدولية : استقدام العمالة الاجنبية عزز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين العراق والدول المصدرة للعمالة الاجنبية .حيث عززت التعاون الاقليمي والدولي.

6.تعزيز ثقافة العمل والتنوع: العمالة الاجنبية أسهمت في نشر ثقافة العمل التعاوني وتعزيز التنوع في بيئة العمل ، من خلال التعرف على أساليب جديدة وبارعة في إدارة المشاريع.[15]

حقوق العمالة الاجنبية في العراق وفقا لقانون العمل العراقي[16]:

1.لكل عامل الحق في تقاضي الأجر المتفق عليه مع صاحب العمل نظير العمل الذي أنجزه.

2.الحصول على فترات راحة يومية بعد انتهاء عدد ساعات العمل .

3.التمتع بالاحترام في التعامل داخل حيز العمل.

4.الاضراب السلمي بعيدا عن العنف والتحريض وتخريب أمن الدولة.

5.العمل في بيئة آمنة من حيث الصحة والسلامة.

6.التدريب المهني المناسب لإمكانية التطوير في العمل.

7.الحق في تاسيس النقابات العمالية .

أما الواجبات[17]

1.تأدية عمله بإتقان ودقة طبقا لنصوص العقد الموقع مع صاحب العمل وتنفيذ المهام المطلوبة منه بشكل جيد.

2.الحفاظ على المؤسسة التي يعمل بها وكذلك منشآت صاحب العمل الموجودة في عهدته.

3.الالتزام بقواعد السلامة والصحة المهنية.

4.الامتناع عن الحضور للعمل في حالة سكر أو حاملا للسلاح.

5.احترام قوانين الشركة والمنشآت الخاصة بتوقيتات الحضور والانصراف.

وحسب دراسة اجريت في عام (2021) بلغت نسب العمالة الاجنبية في العراق نسب متفاوتة حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية حيث بلغت نسبة العمالة الاجنبية في التعليم(45.5)أما الصناعة(23,2) ، الفنادق (12,9)، الصحة (11,3)، الزراعة والدواجن(1,0)، المصارف(4,8)، الاتصالات(0،0)، البناء والتشييد(0،0)،منظمات المجتمع المدني(1,2). أما نسبها من حيث المهارة فقد كانت نسبة العمال شبه المهرة(13,8)، والعمال المهرة(10,4)، والعمال الفنيين(6,0)، والعمال المهنيين(2,7)، والعمال الاختصاص(67,1).[18]

ثانيا: الانعكاسات السلبية

الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية السلبية

أصبحت ظاهرة العمالة الاجنبية الأجنبية التي نشأت في كنف الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج العربي عامة والعراق خاصة ذات مخاوف ملحوظة ، وذلك لخطورة النتائج على زيادة العمالة الاجنبية خصوصا في ظل غياب خطط مستقبلية للحد منها ،وبالفعل أثرت العمالة الاجنبية الأجنبية في الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لتلك الدول الجاذبة للعمالة الاجنبية . [19]

وتكمن خطورة العمالة الاجنبية على الوضع الاجتماعي العراقي في التأثيرات شديدة التعقيد والتي من أبرزها ظهور أنماط جديدة للحياة ، والأساليب المعيشية ، وتعدد وتناقض أنواع السلوك الاجتماعي الذي يقود الى حالة من التخلخل والتداعي بالاضافة الى الشعور بالغربة والنتائج عن

تعدد وانتشار اللهجات كوسيلة للتفاهم، كما أن لها أثر بارز في تغيير القيم الاجتماعية والدينية وحتى الثقافية .[20]

وإن تزايد العمالة الاجنبية الوافدة يؤدي الى مخاطر اقتصادية واجتماعية كبيرة وهذا بدوره يؤدي الى التأثير على أمن واقتصاد المجتمع العراقي ومن هذه المخاطر :

1.تفاقم مشكلة البطالة :بلغت نسبة البطالة في العراق في عام (2003) 8.85% ، وفي عام (2004) بلغ معدلها 8.72% ، ثم استمر بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة ليسجل في عام (2012) أقل معدل للبطالة طيلة 20 عاما بمعدل 7.96%، ثم بدء بالارتفاع مرة أخرى ليسجل في عام (2018) معدل 13,02% ، وفي عام (2020) معدل 15,11%. وفي تقرير نشره World of Statistics أن العراق حل ثالثا في العالم بنسبة البطالة التي بلغت 15,55% ، بينما ذكرت وزارة التخطيط العراقية أن نسب البطالة في البلاد تتجاوز ما ذكره التقرير. [21]

وينتج ذلك بسبب منافسة العمالة الاجنبية الوافدة للقوى العاملة المحلية في سوق العمل ،وهذا بدوره يؤدي الى عدم تحقيق الأمن والاستقرار الوظيفي ،مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الجرائم.[22] كما وتعد البطالة من اخطر المشكلات التي تواجهها الدول لما لها من أبعاد نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية ، والذي يتجه مؤشرها البياني نحو الأعلى في ظل غياب المعلومات الحقيقية عن حجم المشكلات وأسبابها وانعكاساتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يجعل منها سببا لأمراض يصعب علاجها تصيب بصفة خاصة جيل العمل والإنتاج والشباب ،وتعتبر البطالة حصيلة لاقتصاد راكد لا يستند على توزيع عادل وفقدان التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل وأعداد الخريجين ، والاهتمام بمهاراتهم ومؤهلاتهم لا يرقى لمستوى متطلبات سوق العمل مما يدفع بعض المؤسسات لجلب العمالة الاجنبية الأجنبية ، ظننا منها أقل كلفة وأكثر كفاءة .[23]

وإن مشكلة البطالة انتشرت وامتدت لتطال شرائح المجتمع الأميين والمتعلمين من خريجي الجامعات والمعاهد ، وأخذت حجما وأشكالا خطيرة باتت تهدد نسيج المجتمع بأكمله وتساعد على انتشار كل من التطرف والارهاب والمخدرات وغياب الانتماء والهجرة ، كما أنها تمثل تهديدا واضحا للاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي ، وليس هنالك أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين المتعلمين ، وتعتبر البطالة مؤشر اقتصادي مهم لدى استقرار أو تخلخل سوق العمل.[24]

وتعد العمالة الاجنبية الوافدة في العراق أحد الاسباب الرئيسية لارتفاع معدلات البطالة بين الشباب العراقي ،ففي العديد من القطاعات مثل البناء والنفط تسيطر العمالة الاجنبية على فرص العمل نتيجة لانخفاض تكاليفها مقارنة بالعمالة الاجنبية المحلية ،مما أدى هذا الأمر الى قلة الفرص المتاحة للعراقيين ، خاصة فئة الشباب . [25]

ومن الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة في العراق ما يأتي :

1- البطالة والفقر: يعد الفقر واحد من القضايا التي حظيت باهتمام الباحثين على اختلاف تخصصاتهم وهو ظاهرة معقدة من أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وذات أبعاد نفسية وانسانية ، ومن المفاهيم التي لا يوجد لها تعريف متفق عليه ، لكن يعرفه بعض الباحثين بأنه : التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معين للوصول الى مستوى رفاه مرجعي ، ويعرف أيضا بأنه :" مستوى الرفاه بدالة المنفعة في نظرية المستهلك "، وعرفه " (البنك الدولي) : "بانه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". والفقر هو عبارة عن ظروف الحياة الصعبة من سوء التغذية ،والأمية والمرض ،والبيئة المتدهورة ، معدلات ارتفاع الوفيات الأطفال وغيرها. [26]

وترتبط مشكلة البطالة بالفقر ارتباطا وثيقا إذ تؤدي الى انتاج الفقر ، مما يؤدي الى التفكك الاسري والانحلال وتدهور مستويات الدخل ، وما يرافق ذلك من ازدياد أعداد العاطلين وبالتالي زيادة الجريمة والمخدرات والسرقة وغيرها ، وبلغت نسبة الفقر في العراق في احصائية عملتها وزارة التخطيط 2022 حوالى 22,5%.[27]

2- البطالة والجريمة : عرفت الجريمة من منظور اجتماعي على أنها : " كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها . أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه . أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الاخلاقية للجماعة. [28]

وتؤثر البطالة في أفراد المجتمع تأثيرا كبيرا وتحوله من مجتمع متحضر الى مجتمع فوضوي يسيطر عليه الخوف والرعب في نفوس الناس ، إذ إن البطالة تتأثر طرديا مع الجريمة ومن ثم فقدان الأمان الاجتماعي ، كما أن العاطلين عن العمل يشعرون بالفشل والعجز وعدم الكفاءة نتيجة لافتقارهم للأموال وعدم قدرتهم على سد حاجاتهم ، كما يصاب العاطل عن العمل بالبؤس والأمراض النفسية ، مما يدفعه الى سلوك طرق غير مشروعة لمواجهة صعوبات الحياة كاللجوء الى السرقة وتعاطي المخدرات.[29]

وفي تقرير احصائي صادر من مجلس النواب العراقي للدورة الانتخابية الرابعة لمعدل الجرائم حيث بلغ إجمالي عدد الجنح في العراق للسنوات من (2005) الى (2019) لأنواع الجنح كافة (802878) ثمانمائة ألف وثمانمائة وثمان وسبعون جنحة.[30]

3- البطالة والتعليم : في ظل اتساع معدلات البطالة سيتولد شعور بعدم الرغبة في التعليم إنه قد يكون سببا للبطالة مما يؤدي الى تسرب الطلبة وتخليهم عن الدراسة وقد بلغ عدد الطلبة الذين تركوا الدراسة في العراق في المدارس الابتدائية للعام الدراسي 2010.2011 نحو 23053طالبا.

4- البطالة والهجرة : عندما يشعر الفرد أنه في المكان الخطأ فلابد له البحث عن مخرج للوصول الى مكان أكثر اهمية فإن مشكلة البطالة في العراق أدت الى هجرة اصحاب المؤهلات العالية الى الخارج بحثا عن فرص العمل.

5- البطالة والاغتراب والعزلة النفسية والاجتماعية : ان الشخص العاطل عن العمل يعاني قلة الدخل أو ينعدم فلا يستطيع اشباع حاجاته الضرورية فضلا عن الكمالية حيث يصاب بالإحباط ويضعف انتماؤه للمجتمع ويقل ولائه ويغترب في وطنه.[31]

2.زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الاجنبية الوافدة الى بلدانها : أحد أهم الكلف الاقتصادية التي تتحملها الدول المستقبلة للعمالة الاجنبية هي التحويلات الخارجية للعاملين ،إذ تمثل ضغط على الموازين ، ولهذا تعمل التحويلات المالية على قلب الفائض في الحساب الجاري الى عجز لدى الدولة. [32]

هذا فضلا عن التحويلات عن طريق (السوق السوداء) للصرف الأجنبي بهدف الحصول على سعر صرف أعلى أو عن طريق الورود العيني للسلع بصحبة المسافرين أو عن طريق التهريب أو مسالك أخرى. [33]إذ تعد هذه التحويلات أداة لاستنزاف موارد العراق وتسرب مبالغ كبيرة من العملة النقدية الصعبة الى خارج البلاد.[34] ويتضح من خلال حجم التحويلات النقدية الكبيرة بأنها تشكل نسبة كبيرة جدا من ايرادات الدولة العراقية وهذه التحويلات لها آثار اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العراقي لما تحدثه من استنزاف للعملات ليصب في واردات الدول الاخرى . [35])

حيث أن مبالغ التحويلات للعاملين الاجانب المحولة الى خارج العراق تصل الى نحو مليار دولار سنويا ،في المقابل إن العمال العراقيين خارج العراق لا يقومون بالتحويلات المالية الى العراق ، إنما تستقبل هذه الحوالات المالية من داخل العراق. [36]

3.أن تزايد العمالة الاجنبية يؤدي الى أعباء مالية تتحملها ميزانية الدولة ،وذلك لان العمالة الاجنبية الوافدة تحصل على الخدمات والترفيه وخدمات المرافق العامة وغيرها بلا مقابل أو بمقابل

رمزي فضلا عن حصول العديد من السلع والخدمات المدعومة من الدولة مثلهم مثل المواطن العادي وهذا بدوره يخلق تزاحما ما بين المواطنين الأصليين والوافد الاجنبي .كما تؤدي كثرة العمالة الاجنبية الوافدة الى إعاقة برامج التنمية البشرية وذلك بسبب تزايد اعداد العمالة الاجنبية الوافدة واغراق اسواق العراق من هذه العمالة الاجنبية ،حيث يعيق هذا الامر تشغيل القوى العاملة العراقية ، وتمنعهم من تطوير مهاراتهم بسبب وجود تلك العمالة الاجنبية. [37])

المحور الرابع : الانعكاسات الثقافية للعمالة الاجنبية (اللغة، والدين، والعادات)

اللغة والدين والعادات من الظواهر التي يتصل بعضها ببعض أشد اتصال ،ومن المؤكد أن اللغة تخضع في بعض ألوانها للدين والعادات ، وهذه الظواهر الثلاث تبدو مختلفة بعض الاختلاف ، ولكنها عند التأمل ترجع الى أصل واحد وهو التعبير عن الخلائق الأدبية ، فاللغة مظهر من مظاهر الأناقة والدقة في الافصاح ، والدين صورة من صور العقيدة التي يحيا بها الأفراد ، والعادات مظاهر لما تأصل من كريم الشمائل والخلال . [38]

فاللغة العربية هي وحدة التواصل بين العرب والمسلمين ، والدين مع اللغة يشكلان مركزا ثقافيا للمسلمين وبعدا عقديا ودينيا.[39] وكل هذا يندرج تحت مفهوم شامل وهو (الهوية الثقافية) ، فالهوية من وجهة نظر علم الاجتماع تمثل حالة ديناميكية ومتغيرة ، فهي اطروحة تقف على خلاف بعض التوظيفات السياسية للهوية التي ترى فيها حالة ثابتة ، بل سرمدية دائمة من حيث مركبها وتكويناتها، بمعنى آخر إن الهوية هي بفعل تشكلها القيمي ، حالة ذات ثبات نسبي، أي إنها حالة يصيبها التغير لكن لا يمكن أن يصيبها النسيان والاندثار، فالهوية الثقافية حالها حال بقية الهويات خاضعة للتغير أو التأثير أو التأثر. [40]

وإن مظاهر الهوية كاللغة والدين والعادات ، يمثل الوعاء الأساسي لحفظ الهوية ، فإحساس الأفراد بالهوية يتشكل من خلال الرموز والمعاني المرتبطة ببعض خصائص السلوك وأشكاله وينزع كثير من الجماعات المهاجرة والعمال الأجانب نحو تشكيل مجتمعات محلية في بلاد المهجر ، في إطار سياقاتها الاجتماعية والثقافية الخاصة بها في دول الاستقبال ، بعيدا أو قريبا من خصائص المجتمعات المستقبلة لها.[41]

فالهويات تدخل الجماعة او الجماعات في هويات كبرى جامعة وأخرى صغيرة أو متناهية في الصغر ، قائمة على الجماعات الأصغر فالأصغر ، وتشكل الاديان والمذاهب والأعراق عناصر أساسية في تشكيل الهوية ، وهي انتماءات ومرجعيات عابرة للأوطان ومخترقة لفضائها الجغرافي والثقافي والاجتماعي والسياسي ، ويسميه (مانويل كاستلز) " المجتمعات أو الفضاءات العابرة للجنسية" وهي هويات نقلتها معها الجماعات المهاجرة عبر التاريخ ، وبتفاعلها مع المجتمعات

المستقبلة ، كونت هويات جديدة تجمع فيها مكونات جاءت بها من مجتمعات الارسال مع أخرى تكونت معها في مجتمعات الاستقبال. [42]

وتعد العمالة الاجنبية الوافدة للعراق عملا مؤثرا في البنية الثقافية للمجتمع العراقي ،حيث تسهم في تشكيل أنماط جديدة من التفاعل اللغوي ، فتؤدي الى انتشار ألفاظ وتعبيرات مستحدثة قد تؤثر على سلامة اللغة العربية ،كما أن تنوع الخلفيات الدينية والمعتقدات للعمال الاجانب الوافدين للعراق قد يحدث تداخلا في الممارسات العقائدية والدينية ، وهذا يؤدي الى تصادم ثقافي يؤثر على المجتمع والأفراد .كما أن هنالك اختلاف بين منظومة القيم والتقاليد في الدول الآسيوية عن تلك السائدة في الدول العربية ومنها العراق ، وهو الأمر الذي دفع صانعي القرار الى التحذير من الآثار السلبية لانتشار العمالة الاجنبية الآسيوية والاجنبية في دول الخليج ، وذلك بخلاف العمالة الاجنبية العربية التي تشترك في المكون الثقافي والديني واللغوي مع بقية الشعوب الخليجية بل وانشطاره الى ثقافات ولغات وأعراق مختلفة في مجتمعات المواطنين ، واللغة العربية لم تعد ينطق بها غير نسبة متناقصة. [43]

ومن أبرز المشكلات المستقبلية هي تلك التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتكوين مجتمعات متعددة القوميات في الدول العربية ، فإن استقرار العمالة الاجنبية يؤدي الى نشوء مثل هذه الظاهرة ومن المحتمل أن تؤدي تلك الظاهرة الى صراعات حادة داخل الدولة.[44]

أما بالنسبة لتنشئة الاطفال فقد أصبح للأم مشارك في تربية أبناءها ، حتى أصبحت الأم بعيده عن أطفالها ، وتتسلم تلك المهمة المربيات من العاملات الاجانب ، كما أصبح السائق لدى بعض الأسر يقضي وقتا أكبر مع أفراد الأسرة أكثر من الأب ، وهذا ينتج عنه قلة تفاعل بين الأبناء وأبويهم مما يؤدي الى ضعف العلاقة الأسرية ، وبالتالي يؤدي الى التفكك الأسرة وإكساب الطفل عادات دخيلة وسلوك مغاير لطبيعة بيئته.[45]

المحور الخامس: تدابير الحد من العمالة الاجنبية على العراق

يتضمن مفهوم تخفيض العمالة الاجنبية عدة معان تختلف بحسب الطرف الذي ينظر فيه هذا المفهوم ، وهناك وجهتا نظر لهذا الموضوع ، الاولى خاصة بالعاملين ،إذ تعد عملية تخفيض العمالة الاجنبية اسلوب يهدد مستقبلهم واستقرارهم ، فهي تحمل معنى في المهام والمسئوليات ، من حيث ساعات عمل أطول ، ضغوط العمل ، شعور بالقلق ، وفقدان الاحساس بالأمان الوظيفي داخل العمل، أما وجهة النظر الأخرى فتنص على تخفيض العمالة الاجنبية تقليصا لنفوذهم ، في حين يرى آخرون أنها الوسيلة الوحيدة لترشيد التكاليف وتقليل الخسائر ، وبالتالي تحسين المركز المالي ، وقد عرف مصطلح " تخفيض العمالة الاجنبية" في الدراسات الأكاديمية كسياسة تنظيمية

لخفض القوة العاملة في شكل تقليص بعض الوظائف أو المناصب ، فسياسات تخفيض حجم العمالة الاجنبية في المؤسسات والشركات قد وضعت عمدا لمجموعة من الأنشطة الرامية الى تحسين الكفاءة التنظيمية والأداء ، وإعادة التركيز على بعض الأعمال الأساسية ، والتخلص من الأعمال غير المهمة .[46]

ولابد من توافر عدة تدابير للحد من العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق وتتمثل في ما يأتي :

1.تخطيط القوى العاملة

تتمثل الاهمية البارزة في تخطيط القوى العاملة في كون الانسان هو المحرك الرئيسي والفاعل للإنتاج وغايته التنمية ووسيلتها ، إذ لابد من أن يكون الهدف الرئيسي للتنمية هو اشباع الحاجات المادية والنفسية والمعنوية ، وذلك من خلال توفير فرص العمل له والتي تتوافق مع مهاراته وقدراته ، ويشمل تخطيط القوى العاملة الوطنية تطويرها كما ونوعا وكذلك تهيئة الاعداد المطلوبة من العاملين الذين يحتاجهم الجهاز الاداري للدولة بمختلف قطاعاته . [47]

وتعرف عملية تخطيط القوى العاملة بأنها "عملية تحويل خطة عمل المنظمة الحالية والمستقبلية الى الحاجات من الموارد لتنفيذها ويتم بموجب الخطة تحديد كمية ونوعية العمالة الاجنبية المطلوبة والمتوفرة وربطها بجميع وظائف ادارة الموارد البشرية من توظيف وتدريب ومعلومات وتطوير وظيفي. [48]

فتخطيط القوى العاملة في العراق كانت تتبناه الهيئة الوطنية لسياسات التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، إذ كانت تتولى وضع الخطط والسياسات التي تتولى تشغيل القوى العاملة ،أما الان فان دائرة التخطيط والمتابعة تتولى دراسة متغيرات التخطيط والتنظيم فيما يتعلق بالقوى العاملة واعداد الخطط السنوية والاستراتيجية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.[49]

2.تطوير العمالة الاجنبية الوطنية واعادة تأهيلها :

من الاجراءات التي يمكن لوزارة العمل القيام بها بغية تطوير العمالة الاجنبية الوطنية والقضاء على البطالة إذ أن العمالة الاجنبية الوطنية لها الحق في تنمية قدراتها ولها الحق في التدريب العملي عند ممارسة المهنة لتحسين المعارف والمهارات التي تمتلكها نحو الافضل ويتم ذلك بواسطة تبني برامج مطورة للتأهيل والتدريب تعمل على تمكين العمالة الاجنبية المحلية .[50]

وتعد الزيادة الكبيرة في العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق مشكلة كبيرة تستوجب اهتماما أكبر لمسألة تأهيل وتدريب العمالة الاجنبية الوطنية لمواجهة المنافسة الحادة على فرص العمل الامر

الذي يوجب على الحكومة توجيه مناهج التدريب والتعليم مع متطلبات واحتياجات السوق العراقية والتغيرات الاقليمية في التوجيهات والاختصاصات كافة ، والاخذ بأنماط ووسائل التعليم التطبيقي في اعداد العمالة الاجنبية الوطنية لتحقيق مزيد من الارتباط والتنسيق بين مخرجات هذه الانظمة واحتياجات سوق العمل الفعلية من العمالة الاجنبية الوطنية المدربة والمؤهلة وتحسين اوضاعهم ،وهذا يتطلب برامج متقدمة لتدريب وتأهيل وإعادة تأهيل مراكز التدريب المهنية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لرفع مستوى مهارات العمالة الاجنبية الوطنية.[51]

3. خلق فرص عمل جديدة

لابد من قيام الحكومة باتخاذ اجراءات لدعم القطاع الخاص لضرورة خلق عمل للشباب العراقي ، ومنها اعداد قوانين جديدة لتنظيم سوق العمل المحلية وتشريعها في البرلمان وتعديل قانون العمل النافذ وقانون تسجيل الشركات ، وعلى الحكومة تطبيق القوانين بالتنسيق مع القطاع الخاص ودعوة الجهات المعنية الى تحويل العديد من الانشطة التي تقوم بها الدولة الى القطاع الخاص أو بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لما يتمتع به الاخير من كفاءة في الادارة والتوظيف ،وايجاد الحلول المناسبة لتفعيل دور القطاع الخاص وخلق فرص عمل ، وحث الجهات ذات العلاقة للاهتمام بهذا القطاع بدل التعاقد مع الشركات الاجنبية .[52]

4.استخدام حد أمثل للعمالة الاجنبية الوافدة:

إن العمالة الاجنبية الوافدة هي محصلة للمشاريع التنموية العامة في الدول ، ولان وجودها قد يكون ضرورة خاصة في بعض المشاريع المهمة والنشاطات والمهن التي لا يوجد لها ايدي عاملة وطنية كافية ، الانه يجب أن يكون مع هذه الضرورة حد أمثل يكون معدل استقدام العمالة الاجنبية في قوة العمل أكبر من العمالة الاجنبية الوطنية ، ويمكن تحديد سقف لمعدل تدفقها ، من خلال تحديد حصة سنوية لها ، والتحكم في معدل الزيادة السنوي للمنشآت الصغيرة ، ووضع سياسات جديدة ترفع من قيمة العمل وقيمة الاجر تشجيعا للعمالة الاجنبية الوطنية والتي سوف تؤدي الى توجيه الاجيال من الخريجين نحو سوق العمل.[53]

5. تفعيل دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية :

ان وجود العمالة الاجنبية الوافدة في العراق كان له انعكاسات مهمة على مختلف الجوانب ،وان ارتفاع اعدادهم بصورة غير منظمة وعشوائية يستدعي اهتماما عالي الدقة من اجهزة الدولة لاسيما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تعتبر الجهة المعنية بالدرجة الاولى بهذا الشأن ،إذ لابد ان يكون للوزارة دورا محوريا ورئيسا في متابعة تنفيذ سياسة الحد من استقدام العمالة الاجنبية

الوافدة ، فهي تمثل صلة بين الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ هذه السياسة اضافة الى دورها التنسيقي مع منظمة العمل الدولية.[54]

6. تفعيل دور الحكومة :

تضطلع الحكومة للحد من استقدام العمالة الاجنبية الوافدة الاجنبية للعراق من خلال الوزارات ذات الصلة بدور رئيسي في ضمان أن يصبح هدف ايجاد فرص عمل كاملة مربحة يمكن للعمال قبولها بحرية ، من اولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والوطنية ، وضمان التنفيذ الفعال لهذه السياسة عن طريق انشاء لجنة مشتركة بين الوزارات ذات الصلة وأصحاب المصلحة ومنظمات العمال واصحاب العمل.[55]

7.تطبيق سياسة فرض رسوم وسياسة الحد الأدنى للأجر ، مما يزيد من تكاليف اضافية يتحملها صاحب العمل وبالتالي تتساوى تكاليف العمالة الاجنبية الوافدة الى حد ما مع تكاليف العمالة الاجنبية الوطنية العراقية.

8.لابد للدولة من العمل على تشجيع القطاع الخاص على الاستعانة بالعمالة الاجنبية الوطنية العراقية ، من خلال المكافآت والحوافز وأن تعمل على تدريب العمالة الاجنبية العراقية .

9.يمكن الحد من العمالة الاجنبية الوافدة وذلك برفع تكلفة المعيشة الوافدة في العراق .[56]

المحور السادس: استنتاجات وتوصيات الدراسة

اولا : استنتاجات الدراسة

1. ان العمالة الوافدة تؤدي الى زيادة الضغط على السلع والخدمات في بعض الحالات خاصة عندما يرتفع اعداد العمال الوافدين ، وقد يتسبب هذا الضغط في زيادة الطلب على الخدمات الاساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والسكن والكهرباء ، فضلاً عن زيادة الطلب على السلع الاساسية مثل الغذاء
2. ان من مخاطر العمالة الوافدة هي خرق منظومة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، لأن هؤلاء العمال الاجانب يختلفون في دياناتهم وعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم ، الامر الذي يؤدي احياناً الى نشر قيم جديدة والترويج لعادات لم تكن مألوفة في المجتمع .
3. أن هناك حاجة لتشديد الرقابة على العمالة الأجنبية ، ان الرقابة على العمال الوافدين تسهم معرفة اوضاع العامين والظروف التي يعملون بها كذلك حمايتهم من الاستغلال والتورط في

بعض الانشطة الاجرامية في بعض الحالات تكون العمالة الوافدة ضحية للاتجار بالبشر حيث يتم استغلالهم للعمل في ظروف غير انسانية .

4. تحسين اليات المراقبة على العمل الوافدين من قبل الجهات الامنية وخاصة فيما يتعلق في مناطق سكناهم من خلال الزيارات الدورية المستمرة واصدار هويات تعريفية للعمال الوافدين وكذلك معرفة اماكن عملهم وهذا يكون ضمن منظومة معلومات الكترونية .

ثانياً: توصيات الدراسة

1. يجب على الجهات الأمنية مراجعة السجلات الخاصة بالعمالة الوافدة بشكل دوري لضمان تحديث بياناتهم ومراجعة تصاريح الإقامة الخاصة بهم ، وهذه الإجراءات تضمن ان العمالة غير القانونية يتم تحديدها ومعالجتها بسرعة .

2. يجب على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعزيز برامج تأهيل وتدريب العمالة الوافدة بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل ، لضمان كفاءتهم ورفع مستوى ادائهم بما يخدم المصلحة العامة .

3. وضع برامج وورش عمل لتوعية العمالة الاجنبية الوافدة بالقوانين المحلية والعادات الثقافية لضمان اندماجهم بشكل سليم في المجتمع .

المصادر والمراجع

1. ابراهيم بن عبد الكريم بن عيان ،العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والاثار السلبية على وجودها وادوار المؤسسات التربوية في الحد منها ،العدد6 ،جامعة الشقراء . المملكة العربية السعودية ،2011، ص17.
2. احسان محمد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر، ط3، عمان،2015 .
3. احمد صدام عبد الواحد الشبيبي ، العلاقة بين الاكتشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى ،بيروت ، 2008 .
4. أمجد الاسدي ،هيثم عبدالله سلمان الموصلي، الاثار الاقتصادية للعمالة الاجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،العدد16، 2005 .
5. انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم ،فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005 .
6. باقر النجار، العمالة الاجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة عمران،العدد3 ،2013
7. بان علي حسين المشهداني ،العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي ، التحديات والحلول ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ،مجلة الاقتصادي الخليجي ،العدد 24، 2013.
8. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، العوامل المعززة للاقتصاد غير المنظم في سوق العمل العراقي،www.undp.org/ar/iraq/press
9. بسمة رحمن عودة ، العمالة الوافدة في العراق الاسباب والاثار ، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، المجلد (2) ، العدد(37) ، النجف الاشرف ، 2016 .

10. جابر ابراهيم الراوي، مبادئ القانون الدولي الخاص، الموطن ومركز الاجانب واحكامهما في القانون العراقي والمقارن، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٦ .
11. حبيب الصحاف ، معجم ادارة الموارد البشرية وشؤون العاملين ، مكتبة لبنان ، الطبعة الاولى ،1997.
12. حقوق وواجبات العمالة في العراق وفقا لقانون العمل العراقي 2024، https://muayadand associates.com/
13. حقوق وواجبات العمالة في العراق وفقا لقانون العمل العراقي 2024،المرجع نفسه،https://muayadand associates.com/
14. رانيا مصطفى عبد الرحمن ، رشا أحمد محمد ،سياسات تخفيض حجم العمالة وأثرها في أداء العاملين بالتطبيق على شركات السياحة المصرية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة ،المجلد 15، العدد1، 2018.
15. رائد جواد كاظم الجناحي ، العمالة الوافدة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ،مجلة معين ،العدد الخامس ،2020.
16. رندا طلال حسن ،دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية . العراق انموذجا، مجلة كلية الامام الكاظم (عليه السلام) ،المجلد 8،العدد1،جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ،قسم العلاقات الاقتصادية ،2024.
17. رواية محمد حسن ، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ،الدار الجامعية للطباعة ، الاسكندرية ،2005.
18. زكي مبارك، اللغة والدين والتقاليد ،دار الهلال ،دط، 1990 .
19. سامية عزيز ، مازيا عيساوي، الجريمة من منظور سوسيولجي . الأسباب والآثار ،مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 6، العدد1، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2021 .
20. سهام أحمد رشيد، العمالة الوافدة في مجلس التعاون الخليجي : دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، جامعة البصرة ،العدد17، 2009.
21. سونيا آرزروني وارتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،المجلد 19، العدد31 ، 2023 .
22. صالح أحمد سالم هويمل العامري ،التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات : دراسة تحليلية ،رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ،كلية العلوم الانسانية ،عمان 2008 .
23. عبد الجبار الحلفي ، الاقتصاد العراقي . النفط الاختلال الهيكلي . البطالة ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ،بغداد 2008 .
24. عبد الحميد عطية: النظرية والممارسة في خدمة الجماعة، المكتب الجامعي الحديث، 2012 .
25. عبد الرحمن علي باخش، العمالة الاجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،1997.
26. عبد القادر اسحاق اسماعيل ،التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافد لمثيلاتها الخليجية ،رسالة ماجستير ،2009 .
27. عبدالله عبد المحسن السلطان ،العمالة الاجنبية والأمن، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض ،1988.
28. عدنان عبد الأمير مهدي ، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها وأسبابها وآثارها وخيارات السياسة العامة ،مركز البيان للدراسات والتخطيط،2021 .
29. فراس جاسم موسى ،حيدر مثنى محمد ،الجرائم والجنح في العراق . قراءة احصائية، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والتقارير،2021، ص5 ،(البيانات الواردة في التقرير مأخوذة من مجلس القضاء الاعلى استنادا الى كتابه ومرفقاته الواردة الى دائرة البحوث الأمانة العامة لمجلس النواب ذو العدد 7616/ع . احصاء /2020).
30. فراس عز الدين معطي، الاوضاع القانونية للعاملين الاجانب في لبنان، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، لبنان ، 2018 .
31. محمد الأمين فارس ،العولمة والهجرة في البلدان العربية ،ورقة عمل مقدمة الى ندوة منظمة العمل الدولية حول البعد الاجتماعي للعولمة في المنطقة العربية،2003 .
32. محمد جاسم محمد العلي ، الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة واثرها على المجتمع الكويتي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة مؤته ، كلية الدراسات العليا ، قسم علم الاجتماع ، 2015.

33. محمد حسين العلاق ،تخطيط الموارد البشرية في خطة التنمية القومية ، مجلة التنمية الادارية ، بغداد ،العدد8 .
34. محمد عبدالله المطوع، صورة الوافدين من خلال صحافة الامارات ، مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد 25، العدد3، 1997.
35. مركز النهرين للدراسات الاقتصادية ، العمالة والاصلاح الاقتصادي،1198/www.alnahrain.iq/post
36. معدل البطالة في العراق منذ 2003 ولغاية 2022،19794/https://alssaa.com/post/show
37. منذر واصف المصري ،اقتصاديا التعليم والتدريب المهني ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، طرابلس . ليبيا ، 2003 .
38. منصور الراوي وآخرون ، نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية والخليجية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية العمالية ، رقم 4 ، مطبوعات مكتب المتابعة لمجلس الوزراء والشؤون الاجتماعية لدول الخليج ،1985 .
39. المؤتمر الدولي للغة العربية وآدابها وتعليمها ،أهمية اللغة العربية وعلاقتها بالدين الاسلامي ،جامعة مالانج،نيجيريا،2021، ص139.
40. هديل سعد احمد العبادي، اقامة العامل الاجنبي في العراق وفقا لقانون الاقامة العراقي النافذ رقم ٧٦لسنة 2017 , كلية العلوم السياسية جامعة النهرين .
41. وزارة التخطيط العراقية، العمالة الاجنبية في العراق : الاثار والتحديات واجراءات الوقاية،https://mop.gov.iq/
42. وزارة التخطيط العراقية، العمالة الاجنبية في العراق: الاثار والتحديات واجراءات الوقاية،https://mop.gov.iq/
43. Article (1/2) of the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families of 1990.
44. Mohamed Daito, “Idarat Siyasat Al-emala Al-Muhajira Fi Duwal Majlis At-Ta’awun Al-Khaleej: Makhater wa Furus,” Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Beirut, 2006
45. Ruiz Soto Arial , Immigrants and Crime in the United State , Migration policy Institute all Rights Reserved ,2024 .

[1]- انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم ،فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص57

[2] - قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 المادة الأولى الفقرة 23.

[3] - جابر ابراهيم الراوي، مبادئ القانون الدولي الخاص، الموطن ومركز الاجانب واحكامهما في القانون العراقي والمقارن، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٦، ص ٨٠.

[4] - هديل سعد احمد العبادي، اقامة العامل الاجنبي في العراق وفقا لقانون الاقامة العراقي النافذ رقم ٧٦لسنة 2017 , كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ص 2020,239

[5] - Article (1/2) of the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families of 1990.

[6] - Mohamed Daito, “Idarat Siyasat Al-emala Al-Muhajira Fi Duwal Majlis At-Ta’awun Al-Khaleej: Makhater wa Furus,” Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Beirut, 2006

[7]- بسمة رحمن عودة ، العمالة الوافدة في العراق الاسباب والاثار ، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، المجلد (2) ، العدد(37) ، النجف الاشرف ، 2016 .

[8]- محمد جاسم محمد العلي ، الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة واثرها على المجتمع الكويتي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة مؤته ، كلية الدراسات العليا ، قسم علم الاجتماع ، 2015.

[9] - Ruiz Soto Arial , Immigrants and Crime in the United State , Migration policy Institute all Rights Reserved ,2024 .

[10]- عبد الحميد عطية: النظرية والممارسة في خدمة الجماعة، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص27.

[11] - عبد الحميد عطية: النظرية والممارسة في خدمة الجماعة، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص27.

[12] - احسان محمد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر، ط3، عمان،2015، ص165.

[13] .عبد الرحمن علي باخش، العمالة الاجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،1997، ص66.

[14] .التنمية البشرية للأمم المتحدة وبرامج الاعمار في العراق،www.un.org

[15] .مركز النهرين للدراسات الاقتصادية ، العمالة والاصلاح الاقتصادي،1198/www.alnahrain.iq/post

[16] .حقوق وواجبات العمالة في العراق وفقا لقانون العمل العراقي 2024، https://muayadand /associates.com

[17] . حقوق وواجبات العمالة في العراق وفقا لقانون العمل العراقي 2024،المرجع نفسه، https://muayadand /associates.com

[18] .وزارة التخطيط العراقية، العمالة الاجنبية في العراق : الاثار والتحديات واجراءات الوقاية،https://mop.gov.iq/

[19] .عبدالله عبد المحسن السلطان ،العمالة الاجنبية والأمن، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض ،1988، ص134.

[20] .عبدالله عبد المحسن السلطان ، العمالة الاجنبية والأمن ، مرجع سابق ،ص138.

[21] . معدل البطالة في العراق منذ 2003 ولغاية 2022، 19794/https://alssaa.com/post/show

[22] . بان علي حسين المشهداني ،العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي ، التحديات والحلول ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ،مجلة الاقتصادي الخليجي ،العدد 24، 2013، ص2.

[23] . محمد عبدالله المطوع، صورة الوافدين من خلال صحافة الامارات ، مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد 25، العدد3، 1997ص130.

[24] محمد عبدالله المطوع ، صورة الوافدين من خلال صحافة الامارات ، المرجع السابق ،ص58.

[25] .برنامج الأمم المتحدة الانمائي، العوامل المعززة للاقتصاد غير المنظم في سوق العمل العراقي،www.undp.org/ar/iraq/press

[26] .رندا طلال حسن ،دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية ـ العراق انموذجا، مجلة كلية الامام الكاظم (عليه السلام) ،المجلد 8،العدد1،جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ،قسم العلاقات الاقتصادية ،2024، ص125.

[27] https://mop.gov.iq/.

[28] .سامية عزيز ، مازيا عيساوي، الجريمة من منظور سوسيولجي ـ الأسباب والآثار ،مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 6، العدد1، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2021، ص129.

[29] . عدنان عبد الأمير مهدي ، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها وأسبابها وآثارها وخيارات السياسة العامة ،مركز البيان للدراسات والتخطيط،2021،ص22.

[30] .فراس جاسم موسى ،حيدر مثنى محمد ،الجرائم والجنح في العراق ـ قراءة احصائية، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والتقارير،2021، ص5 ،(البيانات الواردة في التقرير مأخوذة من مجلس القضاء الاعلى استنادا الى كتابه ومرفقاته الواردة الى دائرة البحوث الأمانة العامة لمجلس النواب ذو العدد 7616/ع . احصاء /2020).

[31] . عدنان عبد الأمير مهدي ، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها وأسبابها وآثارها وخيارات السياسة العامة ،مرجع سابق،ص23

[32] .سهام أحمد رشيد، العمالة الوافدة في مجلس التعاون الخليجي : دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، جامعة البصرة ،العدد17، 2009، ص195.

[33] .أمجد الاسدي ،هيثم عبدالله سلمان الموصلي، الاثار الاقتصادية للعمالة الاجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،العدد16، 2005 ،ص39.

[34] . عبد القادر اسحاق اسماعيل ،التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافد لمثيلاتها الخليجية ،رسالة ماجستير ،2009،ص11، 13.

[35] . صالح أحمد سالم هويمل العامري ،التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات : دراسة تحليلية ،رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ،كلية العلوم الانسانية ،عمان 2008،ص40.

[36] . رائد جواد كاظم الجناحي ، العمالة الوافدة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ،مجلة معين ،العدد الخامس ،2020،ص 293.

[37] . ابراهيم بن عبد الكريم بن عيان ،العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والاثار السلبية على وجودها وادوار المؤسسات التربوية في الحد منها ،العدد6 ،جامعة الشقراء ـ المملكة العربية السعودية ،2011، ص17.

[38] .زكي مبارك، اللغة والدين والتقاليد ،دار الهلال ،دط،دد،1990، ص26

[39] .المؤتمر الدولي للغة العربية وآدابها وتعليمها ،أهمية اللغة العربية وعلاقتها بالدين الاسلامي ،جامعة مالانج،نيجيريا،2021، ص139.

[40] .باقر النجار، العمالة الاجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة عمران،العدد3،2013، ص2.

[41] . باقر النجار ، العمالة الاجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي ، المرجع السابق نفسه ،ص2.

[42] . باقر النجار ، العمالة الاجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي ، المرجع السابق نفسه، ص4.

[43] . منذر واصف المصري ،اقتصاديا التعليم والتدريب المهني ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، طرابلس ـ ليبيا ، 2003، ص21.

[44] .محمد الأمين فارس ،العولمة والهجرة في البلدان العربية ،ورقة عمل مقدمة الى ندوة منظمة العمل الدولية حول البعد الاجتماعي للعولمة في المنطقة العربية،2003، ص 12- 13.

[45] . سونيا آرزروني وارتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،المجلد 19، العدد31 ، 2023، ص132.

[46] .رانيا مصطفى عبد الرحمن ، رشا أحمد محمد ،سياسات تخفيض حجم العمالة وأثرها في أداء العاملين بالتطبيق على شركات السياحة المصرية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة ،المجلد 15، العدد1، 2018، ص85-86.

[47] .محمد حسين العلاق ،تخطيط الموارد البشرية في خطة التنمية القومية ، مجلة التنمية الادارية ، بغداد ،العدد8، ص14.

[48] .حبيب الصحاف ، معجم ادارة الموارد البشرية وشؤون العاملين ، مكتبة لبنان ، الطبعة الاولى ،1997، ص6.

[49] . www.molsa.gov.iq

[50] .عبد الجبار الحلفي ، الاقتصاد العراقي ـ النفط الاختلال الهيكلي ـ البطالة ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ،بغداد 2008، ص89.

[51] .رواية محمد حسن ، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ،الدار الجامعية للطباعة ، الاسكندرية ،2005، ص317.

[52] .احمد صدام عبد الواحد الشبيبي ، العلاقة بين الاكتشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى ،بيروت ، 2008، ص67.

[53] .منصور الراوي وآخرون ، نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية والخليجية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية العمالية ، رقم 4 ، مطبوعات مكتب المتابعة لمجلس الوزراء والشؤون الاجتماعية لدول الخليج ،1985 ، ص115.

[54] . فراس عز الدين معطي، الاوضاع القانونية للعاملين الاجانب في لبنان، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، لبنان ، 2018، ص75.

[55] .تقرير وزارة التخطيط ، دائرة تنمية الموارد البشرية ،قسم سياسة التشغيل ، 2015، ص21.

[56] . وزارة التخطيط العراقية، العمالة الاجنبية في العراق: الاثار والتحديات واجراءات الوقاية،https://mop.gov.iq/